Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

كلمات مفتاحية: **نشاط المجتمع المدني في الأزمات، أثر الحروب في المناصرة، التراث الثقافي**

البلد: **سوريا**

دور المجتمع المدني في حماية الآثار السورية خلال الصراع

| راما نجمة |

أدّى تحوّل الاحتجاجات السلمية في سوريا إلى صراع مسلّح إلى انهيار سلطة الدولة ومؤسّساتها، بما فيها المعنية بالحفاظ على الآثار والتراث الثقافي المادي[١]، فانتشر التنقيب العشوائي والنهب المنظّم والاتجار بالآثار المسروقة، فيما تسبّب القصف بأضرار جسيمة في المواقع الأثرية والمتاحف إلى جانب التدمير المُتعمّد والمُمنهج للإرث الثقافي. أمام هذا الدمار والانتهاكات، ظهرت مبادرات ضمن المجتمع المدني، وتشكّلت مجموعات من الناشطين والآثاريين، داخل سوريا وخارجها، عملت على توثيق الانتهاكات وأعمال السرقة والأضرار الناجمة عن القصف العشوائي وحماية المتاحف ومحتوياتها.

في الواقع، يؤدّي الدمار والنهب اللاحق بالمواقع التاريخية في سوريا إلى تدمير جميع الشواهد والدلائل على وجود مجتمعات قديمة وأشكال للحياة فيها (Kila, ٢٠١٣, p. ٣٢٠)، ويسبّب «شرخاً في النسيج الوطني والمذهبي والاجتماعي، ما يزيد في تفسّخ كلّ ما يجعل من سوريا بلداً واحداً بشعب واحد يجمعه تاريخ مشترك وتجارب وتطلّعات مشتركة» (العظم، ٢٠١٥). وقد يكون لتدمير التراث الثقافي خلال الحرب تأثير شديد على هوية الأشخاص الذين نجوا من هذه الحرب (Bahrani, ٢٠٠٨)، مع وجود دلائل على أن هذا التدمير يقدم موارد لإطالة أمد الحرب وتأجيج العنف (Lostal & Cunliffe, ٢٠١٦). في حين، يؤثّر الحفاظ على التراث الثقافي على السياسات العامّة، ويعدّ خطوة حاسمة في إعادة الإعمار والمصالحة وبناء المجتمع المدني (Giblin, ٢٠١٣).

تطوّرات القضية

حتى نهاية القرن الماضي، اكتُشف في سوريا أكثر من ٤٥٠٠ موقع أثري[٢]، يقع أكثر من ٩٠٪ منها في مناطق الصراع، بما أدّى إلى الإضرار بنحو ٧١٠ مبنى وموقعاً أثرياً، من ضمنها ١٤٠ مبنى تاريخياً (المديرية العامة للآثار والمتاحف، ٢٠١٥). فيما أصيب الكثير من هذه المواقع بدمار لا يمكن إصلاحه[٣]. قبل العام ٢٠١١، كان هناك ٣٨ متحفاً، أغلق أكثر من ثلثيها وهناك تقارير متضاربة عن مصير محتوياتها، بالإضافة إلى ١٣٨ بعثة أثرية وطنية وأجنبية تقوم بالتنقيب، قبل أن تغادر جميع البعثات الأجنبية مع نهاية العام ٢٠١٢ (شيخ موسى، ٢٠١٥).

في الواقع، بدأ التعدّي على الآثار مع تحوّل المواقع الأثرية إلى ثكنات عسكرية[٤]، وتحويل عدد آخر إلى ساحات حرب[٥]. وكذلك تعرّضت بعض المواقع للقصف بالطيران من قبل قوات السلطة[٦]، وبعضها الآخر من التحالف الدولي[٧]، فيما تعرّضت مواقع أخرى للقصف بقذائف الهاون من قبل فصائل المعارضة.[٨]

بنتيجة حالة الفوضى التي عمّت سوريا، انتشرت الجريمة المُنظّمة[٩]،

١ وفقاً لليونسكو يشمل التراث المادي المباني والأماكن التاريخية والآثار والتحف وغيرها، التي تعتبر جديرة بالحماية ويفترض الحفاظ عليها بشكل أمثل للأجيال المقبلة. أمّا التراث غير المادي فيشمل، على سبيل المثال لا الحصر، المهرجانات التقليدية والتقاليد الشفهية والملاحم والعادات وأساليب المعيشة والحرف التقليدية... تركّز هذه الدراسة على التراث المادي فقط نظراً إلى خصوصية المنظّمات العاملة فيه وإمكانية حصرها إلى حدّ ما.

٢ بعضها مُسجّل كتراث عالمي وهي أحياء دمشق القديمة، وحلب القديمة التي تُعتبر أقدم مستوطنة بشرية موجودة حالياً في العالم، وقلعة المضيق، وقلعة الحصن، ومدينة بصرى القديمة، ومدينة تدمر، والقرى الأثرية شمالي غربي سوريا التي تُعرف بالمدن المنسية.

٣- تعرّضت الآثار في حلب «لأضرار غير قابلة للعلاج»، ومن بينها هيكل «آلهة العاصفة» الذي يعود تاريخه إلى الألف الثاني قبل الميلاد، ويعدّ واحداً من أقدم الإنشاءات في العالم التي اكتشفت حديثاً ولم تُفتح بعد ليشاهدها الجمهور. (نيويورك تايمز، ٢٠١٢).

٤ مثل قلعة حلب ومتحف معرة النعمان وقلعة ابن معان في ريف تدمر.

٥ أحيلت جوامع وكنائس وأسواق قديمة في حمص إلى أطلال، بما فيها كتدرائية أم الزنّار، وتعرّضت حلب القديمة لأضرار جسيمة في «جامع السلطانية» ومبنى البيمارستان الأرغوني ومتحف التقاليد الشعبية، بالإضافة إلى مئتي مبنى أثري وأكثر من ألف محل في سوق المدينة القديمة.

٦ مثل قلعة المضيق ومتحف الرقة وقصر الزهراوي في حمص وقلعة الحصن ومدينة إيبلا التاريخية.

٧ مثل سور مدينة الرقة.

٨ سقطت قذائف الهاون على الواجهة الغربية للمسجد الأموي في دمشق.

٩ نهب الفسيفساء الرومانية من مدينة أفاميا الأثرية، حيث استخدم اللصوص الجرافات في شقّ البلاط الروماني ونقله من الموقع. واختفى تمثال لإله آرامي يعود إلى القرن الثامن قبل الميلاد من متحف حماه، كما تعرّض متحف قلعة جعبر في الرقة للسرقة ونهبت ١٧ دمية أثرية تعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد، كذلك قطع من «ماري» و«دورا أوروبويس» في دير الزور، و«أفاميا» في حماة ووادي اليرموك في درعا، بالإضافة إلى موقع «تل عجاجة» في جنوب الحسكة والمدافن الجنوبية الغربية والجنوبية الشرقية في تدمر.

وسرقت مافيات الآثار الكثير من معدّات التنقيب والآثار السورية، التي قدّرت قيمتها في بداية الصراع بنحو ٣ مليار دولار (بي بي سي، ٢٠١٣). لاحقاً توزّطت أطراف كثيرة دولية وعسكرية في النهب والسرقة وتهريب القطع الأثرية،[١٠] صوِّرت على أنها عمليّات متخلّفة وبدائية يقوم بها فقراء جاهلون، فيما في الواقع كانت عبارة عن عمليّات منظّمة لتلبية حاجات معارض الفن وجامعي التحف في الأسواق الفنية السوداء في نصف الكرة الغربي، علماً أن الأطراف المتجارية استفادت من هذه عمليات سرقة الآثار وراكمت أرباحاً طائلة[١١]، وهو ما أدّى إلى إطالة أمد الصراع حفاظاً على هذه المصالح التي نمت على هامش الحرب. (هاردي، ٢٠١٧).

من المعروف أن استعادة القطع المسروقة والمكتشفة قبل العالم ٢٠١١ هو أمر ممكن بالاستناد إلى إلى الاتفاقيات الدولية كونها مُسجّلة ومعرّف عنها، إلّا أن التحدّي هو في استعادة القطع التي استخرجت من خلال التنقيب العشوائي وهي غير مُسجّلة، باستثناء بعض القطع التي صوّرها ناشطو الآثار ووثقوا عمليات استخراجها. إلى ذلك، تبيّن صور الأقمار الصناعية انتشار الحفريات غير القانونية[١٢] في مئات المواقع الأثرية، حيث استخدمت الآليات الثقيلة وشهد بعضها تجويفاً كاملاً.[١٣]

لا تتوقّف التعدّيات على المواقع الأثرية عند عمليّات السرقة والنهب المُمنهجة بل تتعدّاها إلى حالات أخرى، مثل إنتقال الكثير من النازحين إليها وتحويلها إلى مساكن أو تشييد أبنية جديدة فوقها مستفيدين من أعمدتها وحجارتها،[١٤] فضلاً عن انتشار ظاهرة تحويل المواقع الأثرية إلى مقالع حجرية،[١٥] إلّا أن ذروة الانتهاكات سُجّلت في العام ٢٠١٥، بعدما شهد هذا التراث المادي عمليّات تدمير مقصودة لمباني تاريخية وأضرحة وتماثيل خدمة لأهداف أيديولوجية وتكفيرية نفّذها تنظيم الدولة الإسلامية.[١٦]

خلال هذه السنوات، ساهمت المنظّمات المدنية في توثيق دمار التراث الثقافي بطرق مختلفة، ومحاربة الاتجار غير المشروع، وزيادة التوعية حول مأساة الآثار السورية. وانطلقت المبادرات المحلّية في مرحلة مبكرة جدّاً، مثل مبادرة «معاً لحماية الآثار في حال حصول فراغ أمني» و«مجموعة آثار حلب».[١٧] من ثمّ انكفأت أمام هول الصراع العنيف لتعود في بداية العام ٢٠١٣ مع ازدياد الاهتمام العالمي وقيام جامعات ومنظّمات دولية عدّة بتخصيص برامج لحفظ التراث السوري، مثل اليونسكو والمجلس الدولي للمتاحف والصندوق العالمي للمعالم الأثرية والمعهد الأميركي للآثار وغيرها،[١٨] وترافق ذلك مع

ظهور منظمات عدّة غير ربحية أجنبية كانت غالبية مؤسّسيها من علماء الآثار وبعثات التنقيب التي غادرت سوريا في بداية الأحداث، مثل «التحالف من أجل استعادة التراث الثقافي» في الولايات المتحدة الأميركية، ومنظّمة «Archaeologik» في ألمانيا، ومبادرة جامعة كوبنهاغن «التراث في سوريا في خطر»، ومؤسسة «شيرين» الدولية وغيرها[١٩]، كما ظهرت مؤسّسات مدنية سورية خارج سوريا تشكّلت من آثاريين سوريين غادروا البلاد وبنوا علاقات مع مؤسّسات علمية غربية، مثل جمعيتي «حماية الآثار السورية» و«إلى سوريا» في فرنسا و«التراث من أجل السلام (HfP)» في إسبانيا، وغيرها[٢٠]. ومع التطوّر الزمني للأحداث ظهرت الحاجة إلى وكلاء محلّيين على أرض الواقع، فتمّ استثمار حالات مدنية كانت موجودة في مناطق المعارضة مثل «مركز آثار إدلب»، و«الجمعية السورية لحفظ الآثار والتراث»، و«شعبة

---

١٠. اتهم أفراد من السلطات التركية والسورية بتساهلهم باتخاذ إجراءات قانونية وميدانية تمنع مثل تلك العمليات، بل ربّما بتسهيل مهمّة التهريب، ووجّهت اتهامات إلى قوات فرنسية وأميركية بالتنقيب عن الآثار في تلال منطقة المنصورة في ريف الرقة الغربي، وفي ريف الطبقة الشمالي الغربي قرب جعبر وبلدة الجرنية وغرب مدينة الطبقة في منطقة الكرين.

١١. أصبحت تجارة الآثار مصدر المال الثاني لتنظيم الدولة الإسلامية (بعد بيع النفط) من خلال ما يعرف بـ «ديوان الركاز» الذي يقوم بحماية الأموال في مقابل إصدار الرخص لأعمال التنقيب غير الشرعي في المناطق الخاضعة لسيطرته والسماح بإدخال الآليات للحفر. وبعد الحصول على القطع الأثرية يحظى السارقون بمهلتين لبيعها ومن ثمّ تُعاد القطع إلى قسم الآثار التابع للتنظيم الذي يحاول بيعها بدوره في مزاد تابع للتنظيم. كما يقوم المسلّح بمنح ٥٪ من قيمة الآثار التي يبيعها إلى خزينة «هيئة تحرير الشام» كضريبة فرضتها الهيئة على أي مسلّح من مسلّحيها يعثر على آثار ويبيعها.

١٢. سجّلت تنقيبات غير شرعية في منطقة «تل الشيخ حسن» في الرقة وفي ريف دير الزور شملت مواقع «تل طابوس» و«تل معدان عتيق» و«تل السن» و«ماري» و«دورا أوروبويس» و«قلعة الرحبة»، وفي ريف حلب تعرّضت «قلعة نجم» و«براد» و«جبل خالد» لتنقيبات سرّية، وفي المنطقة الجنوبية سُجّلت حفريات وتنقيب سري في «خراب الشحم» و«القصير» و«خربة».

١٣- تشير صور الأقمار الصناعية لدورا أوروبوس وأماكن أخرى إلى أن المافيات لديهم إمكانية الوصول إلى موارد وخبرات كبيرة، ناهيك عن المعدّات الثقيلة ووجود دلائل على استقدامهم خبراء وآثاريين مرتزقة.

١٤. لاسيّما في المدن المنسية في إدلب في مواقع «البارة» و«سرجيلا» و«قلعة حارم» و«كفر حوار».

١٥. مثلما حدث في مواقع «تقلا» و«رفادة» و«دير سمعان» في جبل سمعان.

١٦. تعرّضت أضرحة كل من «الشيخ العقيلي المنبجي» و«شهاب الدين» و«تل عزاز» و«تل صوران» و«تل دابق» و«النبي داوود» للتدمير بالكامل، كما تمّ هدم دير «مار إليان» الأثري في مدينة القريتين، ووصلت الذروة بتفجير «داعش» لمعبد بيل في مدينة تدمر الأثرية في آب ٢٠١٥.

١٧. جهد جماعي من المتخصّصين وخريجي قسم الاثار في جامعة حلب تهتم بنشر الثقافة الأثرية حول حلب وكل ما يتعلّق بالحالة الراهنة للأبنية الأثرية Aleppo Archaeology .

١٨. قام المجلس الدولي للمتاحف (ICOM) في العام ٢٠١٣ بنشر قائمة حمراء من القطع الأثرية المعرّضة للخطر في سوريا، وهي شبكة لمجتمع المتاحف العالمي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتّحدة. وخصّص الصندوق العالمي للمعالم الأثرية صفحة على الانترنت باسم «أزمة سوريا»، وأطلق حملة وعريضة لجمع التبرعات للحفاظ على التراث السوري المهدد. فيما دعمت منظّمة اليونسكو مشروع «الصون العاجل للتراث السوري» المتخذ من بيروت مقراً له، وتقوم بإجراءات رصد الحالة والتوعية والدعم التقني للحماية الطارئة للتراث الحضاري السوري. كذلك المعهد الأميركي للآثار (AIA)، ومنظمة الدرع الأزرق، والرابطة البريطانية لعلم آثار الشرق الأدنى (BANEA)، ومنظّمة الثقافة في التنمية (CiD) في هولندا، وصندوق التراث العالمي (GHF)، والمدرسة الأميركية للأبحاث الشرقية (ASOR)، ومنظّمة Archaeologik في ماينز (ألمانيا) http://archaeologik.blogspot.de/search/label/Syrien، والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (ICCROM) وغيرها.

١٩. التحالف من أجل استعادة التراث الثقافي (ARCH)، ٢٠١٣، واشنطن، والذي أسّس بالتعاون مع Smithsonian Institution Blue Shield, مجموعة العمل لحماية التراث السوري في الأزمات، التي تضمّ خبراء في الحفاظ على التراث والإعلام والدبلوماسية والتاريخ والآثار وغيرها من المجالات http://www.archinternational.org/syria.html. وشبكة علم الآثار في سوريا، وهدفها الرئيسي «ربط المهتمين بنشر المعرفة المتعددة التخصّصات المتراكمة من خلال الحفريات الأثرية المستمرة والبحث في الشرق الأدنى بشكل عام وسوريا بشكل خاص»، http://ainsyria.net. التراث في سوريا في خطر (الدنمارك)، ٢٠١٢ جامعة كوبنهاغن، قسم الدراسات الثقافية والإقليمية http://hisd.tors.ku.dk، ومنظمة التراث من أجل السلام (HfP) في يرونا (إسبانيا)، ٢٠١٣. وقامت بتنظيم ورش العمل والتدريب والمساعدة في إنشاء فريق للأزمات في دمشق، ويتضمّن موقعها الالكتروني مقالات علمية عن التراث السوري، وقائمة شاملة للمصادر المعنية في الحفاظ على التراث وإدارته: http://www.heritageforpeace.org/. بالإضافة إلى «مشروع توثيق الإرث الحضاري السوري» (SyrHer) الخاصّ بمعهد الآثار الألماني في جامعة كولونيا والممول من الخارجية الألمانية، ويعمل المشروع عبر تعاون مع المديرية العامة للآثار والمتاحف في سوريا (DGAM)، ويهدف إلى تطوير قاعدة بيانات قادرة على دمج جميع المعلومات حول المواقع السورية الأثرية، بما في ذلك الطوبوغرافيا، وعدد التحف الأثرية وتفاصيل عمليات التنقيب من خلال المحفوظات والصور. جمعية «شيرين الدولية» وهي منظمة غير حكومية مؤلّفة من علماء آثار ومدراء بعثات عملوا في مواقع سورية حتى العام ٢٠١١ على ثلاثة مشاريع. ويُجري واحد منها تقييمات منتظمة للضرر اللاحق بالمواقع ومنازل الحفر. ويطوّر مشروع آخر نظام معلومات قادر على دمج جميع المعطيات الأثرية من المسوحات الأخيرة. وستساعد قاعدة البيانات في النهاية على القيام بجردة للقطع الأثرية بأكبر دقة ممكنة. أمّا المسعى الثالث فيشمل تسجيل طوبوغرافيا المواقع، مهما كانت صغيرة ومعزولة. مبادرة التراث الثقافي في المدرسة الأميركية للبحوث الشرقية (مرقاب التراث الثقافي(وهو منصّة إلكترونية آمنة وسرّية تسمح لمستخدميها الابلاغ عن أية معلومات تخصّ أعمال السرقة والتدمير التي تتعرض لها الأصول الثقافية في سوريا: https://bit.ly/2GqJUuw.

٢٠- جمعية حماية الآثار السورية (APSA) تأسّست في فرنسا في العام ٢٠١٢، توثّق الدمار المستمر على التراث السوري من خلال موقع على الانترنت وصفحة على الفايسبوك وقناة على اليوتيوب، مع تحديثات من قبل أثاريين وصحفيين وطلّاب في علم الآثار والهندسة المعمارية: https://bit.ly/2IOjNRe. أمّا شبكة SAFE إنقاذ الأثار للجميع (فرنسا، ٢٠١١) فتروّج لحماية التراث السوري عبر صفحتها (سوريا: شأن عالمي) تقدّم هذه الشبكة نظرة عامة مفيدة عن أثار النزاع على التراث السوري، (متوقفة). وجمعية إلى سوريا في فرنسا (شبه متوقفة).

آثار حلب»، وغيرهم[٢١]، في مقابل تعاون أكبر مع منظّمات مدنية في المناطق الخاضعة للسلطة مثل «جمعية العاديات» و«الأمانة السورية للتنمية»، ومع الهيكل الحكومي ممثلاً بالمديرية العامّة للآثار والمتاحف، علماً أن النتائج كانت محدودة في مناطق سيطرة السلطة ومناطق سيطرة المعارضة، وغالباً ما تركّزت على خطط قصيرة الأمد.

بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٤، تأسّست ١٤ مؤسّسة مدنية لحماية التراث السوري، من ضمنها ٦ مؤسّسات سورية، فيما تأسّس الباقي في عواصم غربية وضمّ أعضاء أجانب وسوريين أو من أصل سوري (Perini &Cunliffe, ٢٠١٤, p.٢٣)، وهو ما أدّى إلى صعوبة الفصل بين المنظّمات السورية والمنظّمات الغربية، خصوصاً أن النظرة إلى الآثار تنطلق من كونها تراث إنساني مشترك، ونتج عنها مجموعات متعدّدة الجنسيات عابرة للحدود، يمثّل نشاطها نموذجاً لما يسمّى بالمجتمع المدني العالمي[٢٢] (Keane, ٢٠٠٣). أمّا المبادرات المدنية المحلّية فكانت تتخبّط في سلسلة إدارية وتمويلية شديدة البيروقراطية والتسييس أحياناً.

الأدوار

تشكّلت معظم المؤسّسات المدنية الخاصة بالتراث المادي من نشطاء أكاديميين، سواء آثاريين أجانب وسوريين وأساتذة جامعات أو أعضاء مراكز بحث ثقافية، وكان لهذا دور أساسي في برمجة أدوارها بشكل عمودي من الأعلى إلى القاعدة، بحيث سيطرت أشكال «العمل عن بعد» على غالبية مشاريع حماية التراث، وطغى هذا الميل على المنظّمات السورية التي تعمل بشكل لصيق مع الشريك الأجنبي. فاتجهت الأدوار الأوّلية إلى الحشد والمناصرة في المجتمع الدولي وجذب اهتمام وسائل الإعلام ومحاولة التأثير على السياسات الدولية في موضوع التراث السوري، وتركّزت إجراءاتها على المنشورات (مثل المقالات والكتب) والمحاضرات والمؤتمرات وورش العمل (Perini &Cunliffe, ٢٠١٤, p.٢١).

في مرحلة متأخرة نسبياً، أدّت بعض المنظمات أدواراً أكثر عملية، مثل جمع المعلومات والصور والتقارير بما في ذلك تفاصيل عمليّات التّنقيب غير الشرعي والخرائط والتوثيق، وتطوير قواعد بيانات إلكترونية قادرة على دمج المعلومات الأثرية والطوبوغرافيا وعدد التحف الأثرية. فيما بقيت الأدوار الأكثر التصاقاً بالمجتمعات المحلّية محدودة، مثل مشاريع الترميم أو تدابير الرقابة والكشف عن الاتجار غير المشروع أو اقتراح مشاريع قوانين جديدة.

إلى ذلك، من الملاحظ أن نهج دمج جهود حماية الآثار بمشاريع التنمية وتحسين سبل العيش وموارد الثقافة المحلّية غير مطروح حتّى اليوم، على الرغم من كونه الأكثر جدوى (اليونسكو، ٢٠١٧، دروس مستفادة من مالي). وأن بعض الناشطين المدنيين بادروا بتوثيق التدمير الذي طال المواقع الأثرية وحماية بعض الآثار ونقلها إلى أماكن آمنة[٢٣].

الاستراتيجيات

- إنقاذ ما يمكن إنقاذه، على سبيل المثال تدعم منظّمة «اليوم التالي»، عبر مبادرة حماية التراث، مجموعات محلّية تقوم بحماية المواقع الأثرية، مثل مشروع حماية متحفي معرّة النعمان وأفاميا، اللذين يحتويان على مجموعة مهمّة من لوحات الفسيفساء.
- توثيق المواقع الأثرية والأبنية التاريخية الواقعة في المناطق التي لا تخضع لسلطة الدولة، مثل أنشطة مركز حماية التراث الثقافي السوري في ريف حماة الشمالي وريف إدلب الغربي والجنوبي.
- تسجيل الانتهاكات وتوثيقها، إذ تعتمد جمعيّة حماية الآثار السورية على مجموعة ناشطين في تسجيل وتصوير الانتهاكات التي تمسّ الآثار في مناطقهم. وكذلك يعتبر المرصد السوري لحقوق الإنسان التعدّي على الآثار جريمة ضدّ الإنسانية ويصدر تقارير شبه دورية عن الجرائم المرتكبة ضدّ التراث التاريخي تتضمّن تواريخ التدمير والمتهمين الرئيسيين[٢٤].
- ترميم المباني في المناطق الهادئة نسبياً، بحيث تقوم منظّمة «شباب أوكسجين» بدعم من الخارجية الأميركية بإعادة ترميم وتأهيل سور الرافقة المحيط بمدينة الرقّة، وكذلك رمّمت منظّمة «رؤية للأعمال الإنسانية» بالتعاون مع اليونيسكو، متحف الرقّة الأثري بشكل جزئي بعد تعرّضه لدمار شبه كامل.
- دعم نشاطات المجموعات المحلّية من خلال توفير الغطاء المؤسّساتي لها وتوفير الدعم المالي والخبرات الاستشارية وإجراء دورات تدريبية، بحيث تقوم منظّمة «تراث من أجل السلام» بتدريب المواطنين السوريين على حماية الآثار وتسجيل الأضرار في المواقع الأثرية.
- إنشاء هياكل إدارة بديلة عن مديريات الآثار والمتاحف في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام مثل دائرة آثار بصرى الشام ومركز آثار إدلب وهيئة السياحة وحماية الآثار في الحسكة وشعبة الآثار في مجلس محافظة حلب سابقاً.
- توفير قنوات الحوار المفقودة بين المجتمع الدولي والسكان المحلّيين، بحيث تقوم مبادرة حماية التراث في سوريا (SHOSI) ببرامج تدريب لرفع مهارات الناشطين المحلّيين في المناطق التي لا تسيطر عليها السلطة لتتوافق مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى التدريب على خطط الاستجابة للطوارئ والأزمات.
- إطلاق حملات توعية وورشات عمل للتنبيه إلى أهمّية هذه الآثار ونشر الوعي بضرورة حمايتها وحفظها، مثل حملة أنقذوا آثار تدمر ٢٠١٥، وحملة أنقذوا آثار إدلب ٢٠١٨.

العوامل المؤثّرة

تعدّ الجهود المدنية لحماية التراث السوري عاملاً إيجابياً وإنّما هشّاً في الوقت نفسه (ماسينا، ٢٠١٦). في الواقع، يُعتبر التعقيد الميداني والعنف الهائل وارتباط تجارة الآثار باقتصاد الحرب من أهمّ العوامل المؤثّرة على الدور المدني في حماية الآثار، بالإضافة إلى جمود الحراك القانوني المحلي والدولي[٢٥]. لذلك، يمكن البحث في العوامل الداخلية التي أثّرت في الدور المدني وتركته عاجزاً عن إنجاز تحولات حقيقية في المشهد:

- انعكاس الاستقطاب السياسي على العمل المدني: كان تدمير التراث المادي السوري جزءاً من الاستراتيجيات العسكرية لأطراف النزاع، واعتبرته السلطات السورية أضراراً جانبية للمعارك الجارية واستهدفته الفصائل الجهادية لتحقيق مكاسب في النزاع المذهبي. عملياً، استخدمته جميع الأطراف كأداة للتلاعب بسياسات الهوية، سواء للتنديد بتدمير تراث لتعبيره عن هويتها أو تدمير التراث الذي يرمز إلى الهويات الأخرى. وغالباً ما تم تصنيف وتسييس عمل المنظّمات على طرفي الصراع وفق «هوية» التراث الذي تدافع عنه.

٢١ كثير من هذه المبادرات متوقّف حالياً: قسم الآثار في المجلس المحلّي في حلب (متوقف) https://bit.ly/2vhtakc ، توثيق المواقع الأثرية المصابة في حمص (متوقف) https://bit.ly/2L4qgKe. الجمعية السورية لحفظ الآثار والتراث (متوقف) https://bit.ly/2vgli2n. مركز دراسات الآثار السوري، مدماك: https://bit.ly/2Vi2LBu. وشبكة أركيولوجي إن سيريا، دائرة آثار مدينة بصرى الشام (متوقف): https://bit.ly/2UQzi1W هيئة السياحة وحماية الأثار بالحسكة، https://bit.ly/2IMkJ8x، دائرة آثار إدلب: https://bit.ly/2USufOD

٢٢- بالتعريف هو «نظام ديناميكي غير حكومي للجهات الفاعلة المترابطة من دول مختلفة وينتمي أعضاءها لجنسيات مختلفة تنظم نفسها عبر الحدود ضمن فضاء جديد مشترك».

٢٣ مثلاً يعود عدد كبير من توثيقات الدمار الذي حل بتدمر إلى الناشط ابراهيم المطلق، فيما وثّق الناشط عمر إسلام الآثار في حلب وحماية جزء منها. للمزيد انظر فلم حماة التراث الجدد: https://bit.ly/2IP6hNd

٢٤ سبق له أن كشف عن التنقيبات في موقع القرقور وفي قمينا‌س ومنطقة بابسقا: على الحدود مع لواء إسكندرون.

٢٥ اعتمد مجلس الأمن الدولي قرار رقم ٢١٩٩ في ٢٠١٥، الذي أقر حظر الاتجار بالممتلكات الثقافية الآتية من العراق ومن سوريا. كما ينص القانون السوري في حماية الآثار على تشديد العقوبة لكل من يهرب أو يعبث بالآثار أو تخريبها. وسوريا طرف في اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب صراع. لكن هناك شكوى أن الإجراءات الفعلية سواء في سوريا أو دولياً كانت محدودة قد اضطرت اليونسكو إلى توجيه أكثر من نداء إلى الدول الأعضاء حتى تتخذ على أقل تقدير، الحد الأدنى من التدابير العملية، مثل الإبلاغ عن مصادرة المواد الثقافية الآتية من سوريا أو تشديد قوانينها المحلية: للمزيد انظر: هاردي، ٢٠١٧، نهب الآثار : حتّى يتوقّف النزيف. اليونسكو.

- الدبلوماسية الثقافية: اعتُبرت الدبلوماسية الثقافية[٢٦] التي اعتمدتها منظّمات دولية عدّة عاملة في حماية التراث، وحافظت من خلالها على قنوات الاتصال مع مؤسّسات السلطة السورية[٢٧] والجمعيات التابعة لها، خياراً متحيّزاً أخلاقياً (Kila, ٢٠١٣)، أدّى إلى تكريس مناهج عمل تكنوقراطية، بحيث تمّ التعامل مع حماية التراث على أنه مشكلة فنية وليست سياسية، وبالتالي يمكن حلّها عبر مجموعة من الآليات والإجراءات، وهو ما أدّى إلى مشاركة هذه المنظّمات في مأسسة علاقات القوّة، وبالتالي الحفاظ على الوضع الراهن.
- ضعف التفاعل المجتمعي: لم يُعط التراث الثقافي في سوريا الأهمّية التي يستحقّها حتى في ظلّ ظروف أكثر استقراراً، بحيث عمد كثير من السكّان المحلّيين إلى نهب الآثار بدافع الربح، ولم يتجاوبوا مع جهود حماية التراث (Hollings Center, ٢٠١٥, p.٤). حتّى في الأوساط الأكثر انخراطاً في العمل المدني، واجه الناشطون الآثاريون تقليلاً من جدوى دورهم، واعتُبر انشغالهم بالدفاع عن التراث الثقافي في هذا الوقت المأساوي لا مبالاة بآلاف الأرواح. وعلى الرغم من أن «الأهمّية الهرمية في الاختيار هو طرح عقيم أساساً» (Weiss & Connelly, ٢٠١٨, p.٣)، يأتي الصمت حول هذه القضية الإنسانية بمثابة موقف سياسي أكثر من كونه حيادي وينمّ عن نزاهة. (Al Quntar, ٢٠١٣, p.٥ نقلاً عن Bernbeck & Pollock, ٢٠٠٤)
- تفضيل المقاربات النظرية على المشاريع الميدانية: يمكن الإشارة إلى الطبيعة البيروقراطية للمنظّمات الدولية المدافعة عن التراث الإنساني وتفضيلها الاستراتيجيات ذات المقاربات الحذرة (Keane،٢٠١٣)، وهو ما جعلها تعمل بأدوات نظرية متجنّبة العمل الميداني على الأرض، ولفترة طويلة اقتصرت إجراءاتها على الأبحاث وجمع البيانات ورسم خرائط التدمير، ولم يكن هناك آليات استجابة تمكّن من تعبئة الموارد بسرعة ونقل القدرات الكافية من المكاتب إلى الميدان (ماسينا، ٢٠١٦). كما أن فتح قنوات تواصل مع الناشطين لم يحدث إلّا في فترة متأخّرة، لأن هذه المنظّمات «لم يكن لديها خبراء مستقلّين على الأرض لتزويدها بمعلومات مفصّلة ودقيقة، ولا تملك أنظمة تتيح لها العمل مع مجموعات مدنية ليس لها صفة قانونية».)شيخ موسى، ٢٠١٥)
- الطابع التشغيلي للمؤسّسات الوسيطة: بحثت المؤسّسات الممولّة عن مؤسّسات سورية وسيطة لتنفيذ برامجها وإيجاد ناشطين وتدريبهم، فخلقت سوق مصطنعة أسيرة أنظمة معقّدة لا سيّما لناحية كتابة الطلبات وصياغة التقارير والتقييمات، فيما صمّم عمل بعض المنظّمات وفقاً لتصوّرات المانحين وليس الاحتياجات الحقيقية (فيتشر، ٢٠٠٣، ص ٢٢). على سبيل المثال، عندما وضعت الخارجية الأميركية[٢٨] برنامجاً لحماية التراث السوري، تأسّست جمعية أميركية-سورية مدنية استفادت من هذا التمويل، وأقامت بعض المشاريع التوثيقية. وعندما أرادت العمل ميدانياً، قدّمت منحة تمويلية استفادت منها مؤسّسة سورية في تركيا وعملت على إطلاق مشروع لحماية التراث المادي، ما جعلها تقوم بدور تمويلي وسيط، قدّمت من خلالها منح لمبادرات مدنية داخل سوريا. وهو ما أدّى إلى إنفاق الجزء الأكبر من المنح على المصاريف التشغيلية والسلسلة الإدارية لهذه المؤسّسات التي تضمّ جيشاً من الموظفين البيروقراطيين، وبالتالي لا يصل إلى المستفيدين المفترضين إلّا القليل من هذه المنح.
- النقص في التعاون متعدّد التخصّصات: ليس من السهل إعطاء التراث أولوية في الأزمات ذات البعد الإنساني، لكن اتباع نهج مشترك بين القطاعات يدمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في البعد الثقافي للتراث يوفّر فرصاً لمشاريع تحسّن وتدعم سبل العيش واستعادة التماسك الاجتماعي وحماية التراث في الوقت نفسه (اليونسكو،٢٠١٧، دروس مستفادة من مالي، ص١٢). وهنا تظهر الحاجة إلى الوعي واعتماد نهج المشاركة لإدارة التراث في سياقات النزاع ((Van der Auwera, ٢٠١٢. وهو ما يتطلّب وجود مشاريع شاملة متعدّدة الأبعاد، تضع خططها على اعتبار أن السكّان المحلّيين شركاء في ملكية الموارد الثقافية. اليوم، هناك مطالبات بأن يتبنّى مجتمع حماية التراث منهجاً يركّز فيه على الإنسان، ويدمج أهدافه ضمن الإستجابات الإغاثية التي تقدّم الدعم المباشر للسكّان الذين يعيشون في أزمة. (Al Qunta et al., ٢٠١٥, p.٨).

البنية الفوقية لبعض المؤسّسات:

لطالما اتهم علم الآثار بالاستشراق وهو أمر لا يخلُ من الصحة، ويرتبط إلى حدّ كبير بالهيمنة المستمرة للممارسات الاستعمارية والمركزية الغربية، خصوصاً أن علماء الآثار أحجموا عن معالجة المسائل المتعلّقة بالسياسة الحالية أو سياسة الهوية في تحقيقاتهم في حضارة الشرق الأدنى الماضية، وتردّدوا في التفاعل مع السكّان المحلّيين في المناطق التي يعملون فيها (Al Quntar, ٢٠١٣، نقلاً عن Meskell, ٢٠٠٢). وكاستمرار لهذا النهج، ربطت المؤسّسات المدنية جهودها لوقف تدمير التراث السوري بأهمّيته التاريخية والعلمية والفنية، وباعتباره ملكية إنسانية مشتركة أكثر من كونه جزءاً من حياة الناس وهويتهم. ونتيجة لذلك، تمّ النظر إلى بعض برامج حماية التراث على أنها فرضيات خارجية تأتي لتثقيف الجمهور الجاهل (Hollings Center, ٢٠١٥, p.٦). في الواقع، غالباً ما يفشل النهج من أعلى إلى أسفل في التواصل الحقيقي مع المجتمعات المحلية، بحيث يحتاج إلى إعادة نظر في الجهود المبذولة لزيادة الوعي بالتراث الثقافي ((Auwera, ٢٠١٢.

التأثير على السياسات

إن تدمير التراث ضمن الاستراتيجية العسكرية يعني إبادة الآخر عبر طمس ثقافته، وخصوصاً المباني الأثرية التي تشكّل تهديداً للهوية ومحفّزاً للذاكرة الجماعية التي تحافظ على وعي المجموعة (Kila, ٢٠١٣). ويعتبر تدمير مواقع التراث المترافق مع إحداث خسائر مدنية واسعة النطاق وسيلة لمحي الحياة الجماعية والهوية الثقافية لمجتمع ما، وبمثابة "إبادة جماعية ثقافية» (Bevan, ٢٠٠٦, p.٢٠٩). صحيح أن الحرب سلبت أرواح آلاف السوريين لكنها سلبت أيضاً جزءاً مهمّاً من هوية الأحياء.

من هنا تظهر أهمّية العمل المدني لحماية تاريخ سوريا وتراثها والحفاظ عليهما، فهو ليس حفاظاً على ماضي البلاد كما هو ممثّل «مادياً» في المواقع الأثرية ذات الأهمّية العالمية، بل يتعلّق أيضاً بـ»الهوية الوطنية والموروثات الثقافية المشتركة، وما يجعل السوري سورياً» (العظم، ٢٠١٥). وبالتالي الحفاظ على التراث الثقافي هو خطوة حاسمة نحو المصالحة وبناء المجتمع المدني والمساهمة في إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع من خلال تحفيز السياحة[٢٩] وتعزيز الهويات الوطنية.

دروس مستفادة

- توفّر المؤسّسات المدنية متعدّدة الجنسية فرصاً للتعاون وتبادل أفضل الممارسات والحصول على التمويل، وتبرز أيضاً كصوت بارز في المناقشات الدولية. لكن في المقابل، تواجه إشكاليات تتعلّق بهويتها ودورها وضعف قنوات التواصل مع المجتمعات المحلّية. في هذه الحالة الدراسية، يصبح السؤال: هل تمثّل منظّمات حماية التراث السوري مصالح الأكاديميين والآثاريين الذين يسعون لحماية التراث السوري أم تمثل مصالح المجتمعات المحلّية التي تتفاعل مع هذا التراث؟
- خلال فترات الصراع، من الصعب القيام بمشاريع حماية التراث من دون إدماجها في «شبكة عمل من الأنشطة الفعّالة»، مثل حقوق الإنسان، والمساعدات الإنسانية، والتنمية المستدامة، والبيئة، ومعالجة النزاعات، والأمن وسيادة القانون، بغية تحسين حياة الناس وحماية حياتهم بالدرجة الأولى.
- لا يمكن لأي منظّمة مدنية مهما كانت «تخصّصية» أن تعمل بمعزل عن علاقات القوة السياسية، وبالتالي كلّ المقاربات التكنوقراطية تكرّس الوضع الحالي، ولا تدفع باتجاه التغيير والعدالة الاجتماعية اللذين يشكّلان جوهر الفاعلية المدنية.

---

٢٦ المعرّفة بشكل فضفاض على أنها تبادل الأفكار والمعلومات والفن، وغيرها من جوانب الثقافة بين الأمم وشعوبها من أجل تعزيز التفاهم المتبادل بمعزل عن المواقف السياسية (Cummings ٢٠٠٣: ١)

٢٧ اعتذرت أربع جمعيات سورية عن حضور مؤتمر دولي دعت له اليونسكو ٢٠١٤ بعنوان «حشد المجتمع الدولي لحماية التراث الثقافي السوري» لأنها اعتبرته متحيز بشكل كامل لصالح النظام السوري. كما انتقدت اليونسكو ومبادرة التراث من أجل السلام لتركيزهما في إجراء التدريب وورشات العمل على السلطة السورية والجمعيات التابعة لها وإهمال بقية سورية.

٢٨ قامت وزارة الخارجية الأميركية برعاية نشر القائمة الحمراء العاجلة للقطع الثقافية السورية المعرّضة للمخاطر، وذلك لتنبيه السلطات الجمركية الدولية حول الاتجار غير المشروع في القطع الأثرية السورية. كما أنتجت الوزارة خريطة تضم ألفًا من المتاحف الهامة والمباني التاريخية والمواقع الأثرية بهدف التوعية حول التهديدات التي يواجهها التراث الثقافي السوري، ودخلت في شراكة مع المعاهد الأميركية لأبحاث المشرق لإجراء توثيق شامل لحالة مواقع التراث الثقافي في سوريا والتهديدات التي تتعرّض لها وتقييم احتياجاتها للترميم والحفظ والحماية في المستقبل.

٢٩ في العام ٢٠٠٩، كان قطاع السياحة في سوريا يقدّر بـ٦ مليارات دولار، أو ١٠٪ من الناتج المحلّي الإجمالي، ونحو ٤٧٪ من قطاع الخدمات.

المراجع

ماسينا، فلورانس. (٢٠١٦). «دور المنظّمات غير الحكوميّة في الحفاظ على إرث سوريا». موقع المونيتور. https://bit.ly/2K0jrbr

العظم، عمرو. (٢٠١٦). «الحفاظ على تراث سورية يصون مستقبلها. جريدة الحياة». ٢٩ ديسمبر. https://bit.ly/٢XxtK٩V

الأضرار التي لحقت بالتراث سوريا. (٢٠١٥). تقرير المديرية العامة للآثار والمتاحف، سوريا. http://www.dgam.gov.sy/

هاردي، سمويل. (٢٠١٧). «نهب الآثار : حتّى يتوقّف النزيف». مجلة رسالة اليونسكو. اليونسكو. https://bit.ly/2ZakXLE

«آثار بقيمة ٣ مليار دولار تم تهريبها من سورية.. وإرث البلاد الحضاري مهدد بالفناء». (٢٠١٣). بي بي سي. https://bit.ly/2IrNWng

فيشر، مارتينا (٢٠٠٩). المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات. مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات. http://www.berghof-handbook.net

Syrian Cultural Property in the Crossfire: Reality" .(٢٠١٣) Al Quntar. Salam and Effectiveness of Protection Efforts". Journal of Eastern Mediterranean Archaeology & Heritage Studies, ١(٤), ٣٤٨-٣٥١.

Responding to a Cultura Heritage Crisis: The" .(٢٠١٥) .Al Quntar et Al Example of the Safeguarding the Heritage of Syria and Iraq Project". NEAR EASTERN ARCHAEOLOGY ٧٨:٣. ١٥٢-١٦٢

Contemporary conflict, nationalism and the'.(٢٠١٢) .Auwera, Vander S destruction of cultural property during armed conflict'. Journal of Conflict Archaeology, goedgekeurd.

The Battle for Babylon. In The Destruction of Cultural "(٢٠٠٨) .Bahrani, Z Heritage .٧٢–١٦٥ ,Heritage in Iraq", ed. P. G. Stone and J. Farchakh Bajjaly Woodbridge: Boydell .١ Matters Series.

The Destruction of Memory: Architecture at War. London: .(٢٠٠٦) .Bevan, R Reaktion.

The Political Economy of Archaeological .(٢٠٠٤) .Bernbeck, R., and S. Pollock Practice and the Production of Heritage in the Middle East. In A Companion Oxford: ٣٣٥–٥٢. ,to Social Archaeology, ed. L. Meskell and R. W. Preucel Blackwell.

Cultural Diplomacy and the United States" .(٢٠٠٣) .Cummings, M. C Government". Washington, DC: Center for Arts and Culture.

Syrian Heritage under Threat". Journal of Eastern" .(٢٠١٣) .Cheikhmous, Ali Mediterranean Archaeology & Heritage Studies". Vol ١ ,No ٤. pp ٣٥١-٣٦٦. Penn State University Press. https://bit.ly/2QQ2Uat

Protecting Cultural" .(٢٠١٥) . Hollings Center for International Dialogue Heritage in Conflict: A Dialogue on Emergency Efforts". Penn Cultural Heritage Center at the University of Pennsylvania and the Smithsonian Institution.

Post-Conflict Heritage: Symbolic Healing and Cultural" .(٢٠١٣) .Giblin, J Renewal. International Journal of Heritage Studies". ٢٠ (٥), ٥٠٠–٥١٨.

Global Civil Society? (Contemporary Political Theory). .(٢٠٠٣) .Keane, J Cambridge: Cambridge University Press.

Inactive, Reactive, or Pro-Active?: Cultural Property" .(٢٠١٣) .Kila, Joris D Crimes in the Context of Contemporary Armed Conflicts". Journal of Eastern Mediterranean Archaeology & Heritage Studies, ١(٤), ٣١٩-٣٤٢.

Cultural heritage that heals:" .(٢٠١٦) .Lostal, Marina & Cunliffe, Emma factoring in cultural heritage discourses in the Syrian peacebuilding process". The Historic Environment: Policy & Practice, ٢٤٨-٢٥٩. https://bit.ly/2wG5Ehq.

The Intersections of Identity and Politics in Archaeology"." .(٢٠٠٢) .Meskell, L Annual Review of Anthropology ٣١:٢٧٩–٣٠١.

Towards a protection of the Syrian" .(٢٠١٤) .Perini, Silvia & Cunliffe, Emma cultural heritage: A summary of the international responses". Heritage for Peace. Spain.

UNESCO's Role and Action to Protect and Safeguard" .(٢٠١٧) .UNESCO Cultural, Heritage and to Promote Cultural Pluralism in Crisis Situations, Case Study: Lessons Learned from Mali". Evaluation Office.

Protecting cultural heritage in" .(٢٠١٩) .Weiss, Thomas G. & Connelly, Nina war zones". Third World Quarterly, ٤٠:١, ١-١٧.

UNESCO's Role and Action to Protect and Safeguard" .(٢٠١٧) .UNESCO Cultural, Heritage and to Promote Cultural Pluralism in Crisis Situations, Case Study: Lessons Learned from Mali". Evaluation Office.

Protecting cultural heritage in" .(٢٠١٩) .Weiss, Thomas G. & Connelly, Nina war zones". Third World Quarterly, ٤٠:١, ١-١٧.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهتمها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصيات سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 11-0236
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub